



**دورة: الاقتصاد الشرعيين
«النقود والمؤسسات المصرفية»**

خلال الفترة من: ٩-١٢ جمادى الأولى ١٤٢٣هـ الموافق ١-٥ إبريل ٢٠١٢م

النقود والنظام النقدي

الأستاذ الدكتور/ يوسف إبراهيم يوسف

أستاذ الاقتصاد

مدير مركز صالح كامل - للاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر

مدينة نصر - القاهرة - جمهورية مصر العربية - تليفون ٢٤٠٣٧٥١٤ - ٢٢٦١٠٣٠٨ - ٢٢٦١٠٣١١ - تليفاكس ٢٢٦١٠٣١٢

Nasr City, Cairo, Egypt, Tel.: 24037514-22610308 - 22610311, TelFax: No. 22610312

www.sakc.azhar.edu.eg E-mail: salehkamel@azhar.edu.eg and salehkamel@yahoo.com

النقود والنظام النقدي

الأستاذ الدكتور/ يوسف إبراهيم يوسف*

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا ومولانا محمد النبي الأمين، وعلى آله وصحبه وتابعيه أجمعين. وبعد: فيسعدني أن أرحب بكم في هذه الدورة المباركة وتدور مساهماتي فيها حول موضوع «النقود» كمقدمة لهذه الموضوعات التي يقدمها لكم الأساتذة المشاركون في هذه الدورة.

أولاً: النقود

- كما تعلمون - يلمس أهمية النقود كل فرد، فهي الدماء التي تسرى في شرايين كل اقتصاد، وتغيراتها من حيث الكمية ومن حيث القيمة تلقى بظلالها على الاقتصاد القومي، ومن ثم تلقى بظلالها على كل فرد من أفراد المجتمع. لذا فإن فهم طبيعة النقود والوقوف على دورها والتعرف على وظائفها وتطور هذه الوظائف، بل وتطوراً لنقود شكلاً ومادة مما يهمنا أن نتعرف عليه في هذه العجالة التي نقدمها لكم، وإلا فإن النقود موضوع متسع، متعدد الجوانب، متشعب الأطراف ويعد من أعقد الموضوعات التي يدرسها علم الاقتصاد.

ومن ثم فإنه لا يدرس إلا في مرحلة متقدمة من الدراسة الاقتصادية ويلزم لفهمه أن يكون المتلقي قد مر بدراسة عدد من الموضوعات الاقتصادية التي تعين على فهمه، ولذا فإن هذه الدورة تأتي بعد دورة سابقة قدمنا فيها عدداً من الموضوعات التي يمكن اعتبارها تمهيداً لهذه الدورة.

- وعلى أية حال سنقدم هذا الموضوعات بصورة مبسطة وبعبارة لا يصعب فهمها، بمشيئة الله تعالى.

- أن النقود من أهم ما ابتكره الإنسان في مسيرته على ظهر الأرض، والمفروض أن تكون النقود مصدراً للخير، فلماذا ابتكرها الإنسان، لكنها قد تكون سبباً للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية وقد تكون علاجاً لها، قد تمثل مصدراً للاختلال (التضخم والكساد) وقد تمثل أداة للتوازن والاستقرار، ويرجع ذلك إلى أن النقود تستخدم في كل جوانب الحياة في البيع والشراء، في التأجير والمضاربة في الإقراض والاقتراض، في الادخار والاستثمار في التعامل الداخلي بين المواطنين، وفي التعامل مع العالم الخارجي تصديراً واستيراداً، وتوسيط النقود الأجنبية في هذا الخصوص، إلى غير ذلك من الأمور الحياتية.

١- تعريف النقود:

أبسط ما قدم من تعريفات للنقود ، وأفضلها في نفس الوقت التعريف الذي يقول: إن النقود هي أي شيء يتمتع بالقبول العام كوسيلة للدفع وأداة للادخار ووحدة للحساب. وبناء على هذا التعريف ، فلا يشترط أن تكون النقود من مادة معينة ، حتى إنها لتكون من جلود الإبل ، فقد قدم مقترح لسيدنا عمر رضي الله عنه ليتخذ من جلود الإبل نقوداً فرفض هذا المقترح قائلاً: إذا لا إبل. وأثر عن الإمام مالك رحمه الله تعالى أنه قال: لو أتخذ الناس من جلود الإبل نقوداً لكرهت أن يتبادلها الناس نسيئة. أي أنه يرى أن ربا النسيئة يقع في الجلود إذا اتخذها الناس أداة للتعامل (أي النقود).

٢- خصائص النقود:

للنقود خصائص تميزها عن غيرها من الأصول وتتمثل في :
(أ) التمتع بالقبول العام من كافة أفراد المجتمع كوسيلة للقيام بالمعاملات.
(ب) سهولة حملها ونقلها من مكان لآخر بغير تكلفة عالية للنقل والتحويل.
(ج) قابليتها للتجزئة لتلائم مختلف المعاملات.
(د) صمودها أمام التلف والهلاك.
(هـ) تمثل معياراً لتقييم كل السلع والخدمات في المجتمع.

٣- اكتشاف النقود:

هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن يعرف النقود؟

نعم:

❖ فلم يعرف الإنسان النقود إلا في وقت متأخر من وجوده على سطح الأرض ، حيث كان يعتمد في الحصول على السلع التي تشبع حاجاته على جهوده وجهود أفراد أسرته الصغيرة أو قبيلته الكبيرة ، وكانت مطالب الحياة محدودة ، والأسرة أو القبيلة تستهلك ما تنتج ، فلم تكن هناك حاجة إلى تبادل السلع والخدمات مع أي مجتمع مجاور لهم نظراً لبساطة المعيشة وقلة الحاجات.

❖ وبمرور الزمن عرف الإنسان ميزة التخصص وتقسيم العمل ، وأدى ذلك إلى تحسين نوعية الإنتاج وزيادة كميته فوجد لديه فائض مما ينتج ، وتطلع إلى أن يبادل به فائض إنتاج غيره ، فظهرت المقايضة.

❖ وفي ظل المقايضة كان على الذي لديه فائض من إنتاجه يحب مبادلته، كان عليه أن يبحث عن شخص تتوافق رغبته معه حتى تتم الصفقة. وهذه صعوبة كبيرة، يضاف إليها صعوبة تجزئة بعض السلع حتى يمكن دفع قيمة سلعة أقل منها في القيمة.

وللتغلب النسبي على ذلك ظهر أفراد يمارسون التجارة وتنظيم عملية تبادل السلع وكان على صاحب الفائض أن يسلمه إلى التاجر ليتولى عرض جميع المنتجات على جميع الراغبين في الحصول عليها، ويتولى عملية المساومة حتى تتم الصفقة وتبادل المنتجات. وكان ذلك يستغرق الوقت الطويل كي يتمكن المنتج من استبدال سلعته بسلعة أخرى.

❖ وقد واجه التجار صعوبة في الاحتفاظ لكل فرد بإنتاجه منفصلاً فاتفقوا على خلط السلع المتجانسة لتكون ملكية شائعة لكل المنتجين، وكى يمكن تقدير قيم السلع المختلفة تم التعارف في كل مجتمع على اتخاذ سلعة معينة يتم بها قياس جميع السلع الأخرى، فاستخدم الإغريق الماشية بينما استخدم أهل سيلان الأفيال، واستخدم الهنود الحمر التبغ، بينما كانت نقود الصين هي المدي والسكاكين.

❖ وبمرور الوقت اكتشفوا أن هناك سلعة تتسم بمواصفات تختلف عن السلع التي اتخذت نقوداً، سلعة تتصف بأنها لا تمرض ولا تموت مثل الحيوان، كما أنه يمكن تجزئتها وتشكيلها بالحجم والشكل المطلوبين، كذلك فإنها لا تتطلب تكلفة للاحتفاظ بها. هذه السلعة هي المعدن النفيس من الذهب والفضة.

❖ وبمرور الوقت تعود الناس على التعامل باطمئنان بهذه السلعة، وزادت ثقتهم بها واكتسبت صفة القبول العام، فأصبحت مقياساً معبراً عن قيم جميع السلع والخدمات، ومخزناً لها في نفس الوقت. وانتشر استخدام النقود المصنوعة من الذهب أو الفضة على المستوى المحلي والمستوى الدولي، وقامت دول كثيرة بسك عملاتها من المعدنين الذهب والفضة، بينما اقتصر بعضها على سك عملتها من الذهب وبعضها بسك عملتها من الفضة.

❖ وهكذا بالفطرة السليمة وبهداية الله تعالى، تعارف الناس منذ القدم على اتخاذ النقود من المعدنين النفيسين (الذهب والفضة) وقام النقدان بوظيفة النقود على المستوى العالمي إضافة إلى قيامهما بوظيفة النقود على المستوى المحلي في كل دولة.

❖ وبناء على هذا فإن النقود المعدنية من الذهب والفضة ابتكار للإنسان وليست كما يقول عدد من فقهاءنا الكبار، أن الذهب والفضة نقود بأصل الخلقة، أي أن الذهب والفضة خلقاً ثمينين، ذلك أن غيرهما قد سبقهما في القيام بوظيفة الثمنية كما أن غيرهما سيلحقهما ما في القيام بهذه المهمة.

٤- مميزات الذهب والفضة:

تربعت النقود من الذهب والفضة على عرش النظام النقدي العالمي قروناً طويلة دون منازع حتى أوائل القرن الماضي، وذلك بسبب مميزات بها لا توجد في غيرها من السلع وأهمها:

(١) الذهب والفضة قابلان للطرق والتشكيل بالوزن والحجم والشكل المطلوبين للتعبير عن مختلف القيم الموجودة بالمجتمع في صورة وحدات نمطية يسهل التعرف عليها، كما يسهل استبدال قيم السلع والخدمات بها.

(٢) يتميز الذهب والفضة بالقابلية للحفظ لمدد غير محدودة (الادخار) إذ لا يتعرضان للتلف أو الهلاك بالصدأ أو التسامي أو الحريق أو التقطيع، كما يتمتعان بمقاومة الأحماض والقلويات.

(٣) للذهب كما للفضة لون خاص، وبريق خاص، ولمس خاص، ورنين خاص، يمكن للإنسان العادي التعرف عليهما بسهولة ويسر، باستخدام حواس النظر واللمس والسمع معاً، وهذا من شأنه تيسير وتسهيل التعامل وفي نفس الوقت تصعيب عملية تزويرهما لدرجة الاستحالة، فيطمئن المتعاملون في السوق إلى أن جهدهم وعرقهم لن يستولى عليه لصوص الجهد والعرق عن طريق تزوير إيصالات الإنتاج (النقود).

(٤) تتميز الكمية المعروضة من الذهب والفضة بالثبات النسبي - على الأقل في المدى القصير - وتتاسب الزيادة في إنتاجهما مع الزيادة في الإنتاج في سكان العالم، وهذا من شأنه ثبات القيمة التبادلية بالنسبة إلى جميع السلع والخدمات في حالة ثبات المعروض منها وبقاء باقي الشروط على ما هي عليه، وهذا من شأنه أن تمتعت النقود من الذهب والفضة بالصلاحيّة والقدرة على قياس قيم جميع الأشياء.

(٥) الذهب والفضة لهما قيمة ذاتية كامنة فيهما نظراً لمزايتهما المتفوقة كمعدن، ولتمتعهما بندرة نسبية مما يجعل لهما قيمة اقتصادية حتى ولو لم يستخدم كـنقود.

٥- تطور أشكال وأنواع النقود:

لم تقف أشكال النقود عند شكل معين فمنذ أن ابتكرها الإنسان وهي تخضع للتطور بتطور الحياة البشرية، وبالتقدم الاقتصادي والتكنولوجي على مستوى العالم، وقد عرف الإنسان العديد من أنواع النقود، أو طرق تسوية المعاملات التي تدخل ضمن أنواع النقود. وفيما يلي نقدم عرضاً سريعاً لأهم أشكال النقود حسب تطورها الزمني بدءاً من النقود السلعية حتى النقود الإلكترونية.

❖ النقود السلعية:

النقود السلعية هي أول ما ظهر من النقود عندما حلت محل المقايضة، واتخذ الناس سلعة معينة ليقيسوا بها قيم السلع الأخرى وقد اتخذت أشكالاً عديدة مثل الحبوب والماشية، واستخدم سكان شرف أفريقيا الخرز، وقد استخدمت النقود السلعية بصفة عامة كوسيط للتبادل في المجتمعات المختلفة في بداية عهدها باستخدام النقود، وخرجها من إطار المقايضة التي عانت الشعوب من صعوباتها التي تعرفنا عليها.

وتتميز النقود السلعية بأن قيمتها كنقد لا تختلف عن قيمتها كسلعة، ولا يمكن أن يحدث اختلاف بين القيمتين، وإذا حدث فإن قوى العرض والطلب كفيلة بإعادة التساوي بين القيمتين من جديد.

❖ النقود المعدنية:

مع أن النقود السلعية استطاعت أن تقضي على الكثير من عيوب وصعوبات المقايضة لكنها لازالت تحمل الكثير من هذه العيوب وتلك الصعوبات، مثل هلاك العملة وموتها إن كانت حيواناً وثقلها وصعوبة نقلها إن كانت حبوباً أو أحجاراً أو حديداً. وعندما اكتشف الإنسان معدناً نفيساً تقدر قيمة الجزء منه بسلعة ضخمة. كان في إمكانه أن يتخلص من العيوب السابقة للنقود السلعية. فظهرت النقود الذهبية والفضية والتي تمتعت بالمميزات العديدة التي ذكرنا من قبل.

❖ النقود الورقية:

ومع أن النقود من المعدن النفيس من ذهب وفضة قضت على معظم العيوب التي كانت تكتف عمليات التبادل إلا أن الإنسان يسعى إلى الأفضل والأيسر ففكر في وسيلة يتغلب بها على عيوب النقود الذهبية والفضية المتمثلة في مخاطر الانتقال بها وتعرضها للسرقة في هذه الأثناء. كما أن الحاجة إلى وزنها عند كل معاملة مثل صعوبة أخرى، والقيام بتجزئتها عبء آخر، وهكذا لم تخل النقود المعدنية من الذهب والفضة من بعض العيوب التي تطلع الناس إلى التخلص منها، وتمثل ذلك في إيداع الذهب والفضة لدى تجار لديهم خزائن ضخمة يحفظون فيها الذهب والفضة ويعطون صاحبها إيصالاً بذلك، وعندما يحتاج إلى ذهبه يأتي ليحصل عليه، وبثقة الناس في هذه الإيصالات أصبحوا يتبادلونها بما تحمله من كمية الذهب أو الفضة دون أن يعودوا إلى أصحاب الخزائن. وبهذا ظهرت النقود الورقية، والتي قامت الحكومات بعد ذلك بإصدارها في مجموعات متماثلة، وتعهدت هي بتقديم الذهب والفضة لمن يحمل هذه الأوراق.

مراحل النقود الورقية:

وقد مرت النقود الورقية بمراحل ثلاثة هي:

أ) النقود النائية: وهي عبارة عن ورقة تعطي للمالكها الحق في تحويلها إلى ما يعادلها من نقود سلعية من الذهب أو الفضة، وهي تتميز بخفة الوزن وسهولة الحمل، وهي تتوب في الاستخدام عن الذهب والفضة الذي يظل قابلاً في خزائن التجار بعيداً عن التداول.

وقد بدأ استخدام هذه النقود في إنجلترا خلال القرن السادس عشر، وكانت تصدر هذه الأوراق بواسطة الصياغ، حيث درج الأفراد على الذهاب إليهم لإيداع الذهب والفضة في خزائهم والحصول على هذه الأوراق التي تمثل قيمة المعدن المودع لدي الصياغ والتي يتعهد الصياغ بإعادته إليهم عند الطلب، وأصبحت هذه الورقة النقدية هي المفضلة عند الناس في التعامل بسبب سهولة حملها.

ب) النقود الورقية القابلة للتحويل: بمرور الوقت اتسع نطاق التعامل بهذه الورقة النقدية وأصبحت مقبولة كوسيط للتبادل دون الحاجة لتداول المسكوكات المعدنية، بمعنى أن هذه الأوراق (والتي سميت الأوراق النقدية القابلة للتحويل) لم يحتفظ الناس بها بدلاً من الذهب والفضة فقط وإنما تداولوها بينهم دون الحاجة إلى استخدام المعدن النفيس. وهنا وجد الصياغ ضالته. وكانوا في الغالب من اليهود - وجدوا ضالته. استناداً على الثقة في هذه الأوراق - فقاموا بإصدار أوراق تقوq في قيمتها ما لديهم من معدن نفيس وأقرضوها بالربا لمن يريد الحصول عليها، ويتعامل بها وكأنه يملك ما يقابلها من الذهب والفضة، ذلك أن الناس كما قلنا لم يعودوا يطلبون المعدن، وإنما اكتفوا بتبادل هذه الأوراق، وعليه فقد ظهرت نقود تزيد في حجمها عن حجم الذهب والفضة المودع في خزائن الصياغ. وبمرور الوقت اتجهت الحكومات إلى إصدار هذه الأوراق القابلة للتحويل إلى الذهب والفضة، حماية للناس من التعرض للمخاطر، حيث تحتفظ الحكومة بالمعدن، وتصدر مقابله نقوداً ورقية قابلة للتحويل.

ج) النقود الورقية الإلزامية: وبمرور الوقت أيضاً، ولعدم امتلاك الحكومات لكميات كافية من الذهب والفضة تغطي الإصدارات النقدية الضخمة التي تحتاجها المعاملات اتجهت الحكومات إلى إصدار هذه النقود، ليس بقيمتها أو مقابلها من الذهب والفضة، ولكن بسعر إلزامي تحدده الحكومة لهذه الورقة وأصبحت هذه النقود الورقية - غير القابلة للتحويل إلى ذهب وفضة - يتم تداولها بين الناس ويستخدمونها وسيلة للدفع على أساس السعر القانوني الذي حددته لها الحكومة. وقد تطور هذا الشكل من النقود في إنجلترا خلال القرن التاسع عشر. وهكذا انهارت العلاقة بين عرض النقود والمعادن النفيسة.

وأهم ما يميز هذه النقود الحكومية الإلزامية ما يلي:

١. سهولة الحمل. ٢. سهولة التعامل بها.

٣. خفة الوزن. ٤. انخفاض نفقات الإصدار.

٥. انخفاض نفقة الاحتفاظ بها.

٦- سهولة التحكم في الكميات المصدرة حسب التغيرات في الطلب على النقود بشكل أسهل من التحكم في إصدار النقود المعدنية.

٧- تسهم في خفض نفقه المعاملات لما يؤدي إليه استخدامها من اختفاء النفقات والمخاطر والمصاريف المرتبطة بالتحويل.

ومع كل هذه المزايا فإن الإنسان - كما قلنا - وهو يتطلع إلى التيسير والتسهيل رأي للنقود الورقية عيوباً تتمثل في تعرضها للسرقة والضياع وخطورة نقلها من مكان لآخر إذا كانت بكميات كبيرة، ولمواجهة هذه المصاعب طور الإنسان شكلاً جديداً لنظام المدفوعات نقدية، هو النقود المصرفية.

د) النقود المصرفية: ظهرت النقود المصرفية كتطور طبيعي للنقود الورقية من ناحية ولتلافي مخاطرها من ناحية ثانية، كما ارتبط ظهور النقود المصرفية بتطور الجهاز المصرفي من ناحية ثالثة، فعندما انتشر الجهاز المصرفي قام الناس بإيداع ما لديهم من نقود ورقية في البنوك وحصلوا على ما يفيد ذلك، وما يستخدمونه في استعادة ما أودعوه، من ناحية أو تحويل ما لهم في البنك إلى شخص آخر، والوسيلة لكل ذلك هي الشيك، أي أن الشيك أصبح أحد أهم التطورات في نظام المدفوعات النقدية حيث يسمح بأن تتم المعاملات دون حاجة إلى حمل كمية كبيرة من النقود وإدخال الشيك كأحد أهم أشكال تداول النقود المصرفية يحقق عدداً من المزايا هي:

١. خفض نفقة المعاملات، حيث يقلل من نفقات النقل المرتبطة بالنقود.
٢. الشيكات أقل تعرضاً للسرقة أو الضياع.
٣. الشيكات تستخدم في تسوية المعاملات التجارية الكبيرة فهي أكثر أماناً وتوفير الوقت في العد وتوفير الجهد في الحمل والنقل.

وعلى ذلك فإن النقود المصرفية قد احتلت أهمية كبيرة كوسيلة للمبادلة نظراً لما تتيحه من سهولة ويسر وسرعة وقلة تكلفة. ومع ذلك فإنها لا تخلو من العيوب، فنقل الشيك من مكان لآخر يتطلب وقتاً، والإيداع والسحب ربما يأخذ وقتاً، علاوة على ارتفاع نفقة طباعة دفتر الشيكات، كما أن القانون لا يعترف لها بقوة إلزام، بمعنى أنه ليس هناك ما يجبر الفرد على قبول التعامل بالشيكات. بعكس النقود الورقية أو المعدنية والتي تتمتع بقوة إلزامية غير محدودة.

هذه العيوب اليسيرة استطاع الإنسان أن يتغلب عليها بنوع جديد من النقود ظهر أثر التقدم الكبير الذي حدث في نظم وتكنولوجيا الاتصالات. هذا النوع هو:

«النقود الإلكترونية»

مفهوم النفود الإلكتروني:

قدمت تعريفات متعددة للنفود الإلكتروني فعرّفت بأنها وسيلة إلكترونية لدفع القيم وسداد قيمة المعاملات. وعرفها البنك المركزي الأوروبي بأنها «قيمة نقدية مخزنة إلكترونياً لاستخدامها كوسيلة للدفع بين متعاملين مختلفين عن المؤسسات التي أصدرتها وذلك دون حاجة لوجود حساب مصرفي» وعرفتها شركة «أيرنست...» بأنها: «مجموعة من البروتوكولات والتوافق الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعلاً محل العملات التقليدية»، واستخلاصاً من كل التعريفات السابقة، يمكننا أن نعرف النفود الإلكتروني بكافة أشكالها بأنها «قيم نقدية مخزنة إلكترونياً، تصدرها مؤسسات مصرفية لاستخدامها من قبل الوحدات الاقتصادية في المجتمع كوسيط للتبادل، وأداة لإبراء الذمم.

أشكال النفود الإلكتروني:

١. بطاقة الائتمان:

وهي من أكثر أشكال النفود الإلكتروني انتشاراً في الدول المتقدمة، وهي عبارة عن بطاقة بلاستيكية يقوم بمقتضاها العميل بسحب أو تحويل مبلغ من حسابه بأحد البنوك بطريقة إلكترونية عند القيام بعمليات الشراء المختلفة في أي من المحلات التجارية، أو المطاعم أو الفنادق لحساب هذه الجهات. ويتم ذلك عن طريق تمرير الكارت في ماكينة القراءة المتوافرة في أماكن بيع السلع أو تقديم الخدمات المختلفة، وتحديد المبلغ المطلوب دفعه ليتم خصمه إلكترونياً من حساب العميل لدى البنك، أو تعليه رصيده المدين بقيمة العملية. وتصدر هذه البطاقات حالياً البنوك وشركات الفيزا كارت Visa Card والماستر كارت Master Card وتعمل كروت السحب النقدي ATM حالياً نفس عمل بطاقة الائتمان.

ويمكن استخدامها للسحب من أي مكان في العالم وبأي عملة سواء كانت محلية أو أجنبية حسب مكان تواجد صاحب البطاقة.

هذا ويلاحظ أن بطاقات الائتمان تحمل الصورة الشخصية لمستخدمها بالإضافة إلى توقيعها وذلك بهدف تجنب مخاطر السرقة والتزوير أو الاستخدام السيئ وغير المشروع لهذه البطاقات.

ومن أهم خصائص هذه الكروت، أن حاملها لا يدفع فوائد على المبالغ المسحوبة بموجب الكارت إلا بعد مرور فترة تصل إلى ٥٥ يوماً من تاريخ السحب.

٢. بطاقة الخصم:

وهي عبارة عن بطاقة بلاستيكية يصدرها أحد المصارف بناء على رغبة طالبها، و دون اهتمام من جانب البنك بالمركز المالي للعميل طالب البطاقة، حيث إنها لا تعطي

لحاملها الحق في سحب أية مبالغ تزيد عن الرصيد الموجود بالحساب الذي تمثله هذه البطاقة، أي أنها ليست بطاقة ائتمانية، إذ لا بد أن يوجد بالحساب الخاص بها مبالغ نقدية لكي يمكن سحبها، والخصم من رصيد العميل في حسابه المصرفي بقيمة المعاملات التي يقوم بها.

فإذا قام صاحب البطاقة بالسحب النقدي أو التحويل أو الشراء بموجب بطاقة الخصم، فإن قيمة المعاملة يتم تحويلها من الحساب الخاص بصاحب البطاقة إلى حساب آخر يخص المستحقين لقيمة المعاملة سالفة الذكر.

٣. البطاقات مدفوعة القيمة مقدماً:

وهي عبارة عن بطاقة يتم إصدارها من قبل جهات مصرفية أو غير مصرفية، وتتطوي على شريحة إلكترونية مخزناً عليها قيمة معينة لكي يمكن استخدامها في أغراض محددة ولمدة محددة.

ومن أمثلة هذه البطاقات تلك التي تستخدم في التليفونات ووسائل الانتقال.

٤. بطاقات الصرف الآلي:

وتصدر هذه البطاقات من قبل المؤسسات المصرفية لتعطي لحاملها حق السحب من مآكينات الصرف الأوتوماتيكية المنتشرة في أماكن مختلفة، يتم وضعها لهذا الغرض. ومن أمثلة هذه البطاقات تلك التي تمنحها البنوك لعملائها بناءً على اتفاق يتم بين البنك ومنظمات الأعمال المختلفة، وتقوم هذه المنظمات بموجب هذا الاتفاق بتحويل المرتبات وكافة المستحقات المالية للعاملين لديها على حسابات مرتبطة بهذه البطاقات، ويعطي لكل عامل بطاقة ورقم سري لسحب مستحقاته من هذه المآكينات.

٥. الشيكات الإلكترونية:

الشيك الإلكتروني عبارة عن تحويل مالي يتم عبر الإنترنت يقوم بتحريره شخص ما (مصدر الشيك) إلى شخص آخر (حامل أو مستلم الشيك) ليقدمه إلى البنك (المسحوب عليه الشيك) وهو البنك الإلكتروني أو الافتراضي. ويقوم البنك المسحوب عليه الشيك بتحويل قيمة الشيك إلى حساب العميل المستحق لقيمة الشيك. ويتم بعد ذلك إلغاء الشيك وإعادة إلكترونيًا إلى حامله ليتأكد أنه قد تم بالفعل تحويل قيمة الشيك إلى حسابه.

وعندما يتم إبرام صفقة شراء وبيع لبضائع معينة بين المشتري والبائع، يقوم المشتري بإصدار الشيك الإلكتروني بتوقيعه المسجل لدى البنك الوسيط، ومحددًا به القيمة المطلوب تحويلها من حساب المشتري إلى حساب شخص آخر، وهو البائع الذي يحرر الشيك لصالحه. ويقوم البنك الوسيط بتحويل قيمة الشيك الإلكتروني من حساب مصدر الشيك إلى حساب مستلم الشيك وإرساله إلكترونيًا إلى المستحق لقيمة الشيك ليتأكد بأن قيمة الشيك قد تم إضافته إلى حسابه الجاري طرف البنك.

مستوى الثقة في أنظمة الدفع الإلكتروني:

لم تزل كثير من الدول النامية حتى الآن اقتصاديات معتمدة على المعاملات النقدية الورقية أو التقليدية، حيث إن التعامل النقدي الورقي يعد تعاملاً مفضلاً كوسيلة للدفع والسداد، وهذا ليس فقط نتيجة للرغبة في تحقيق الأمان للحسابات والمعاملات، ولكنه نتيجة أيضاً لضعف الأطر القانونية الحاكمة، واحتمالات السطو الإلكتروني للمعاملات الإلكترونية فضلاً عن جهالة الثقافة الإلكترونية في الدول النامية.

ويتطلب ذلك، حماية المستهلكين من السطو الإلكتروني، وتحقيق الأمان في استخدام الكروت والمعاملات الإلكترونية، فضلاً عن إتاحة الحرية الكاملة للمستهلكين في اختيار المؤسسة الوسيطة والأداة المناسبة.

وتتطوي التجارة الإلكترونية كما سبق القول على معاملات البيع والشراء والمتاجرة عبر الشبكة الدولية للمعلومات. وقد تكون هذه المعاملات إلكترونية نسبة ١٠٠٪، أو شبه إلكترونية أي جزئية.

١- والمعاملات الإلكترونية المتكاملة، هي معاملات يتم الاستفسار والتسعير وإصدار أوامر الشراء وسداد قيمة المشتريات، واستلام المشتريات ذاتها بصور إلكترونية، ولا يوجد بها أي معاملات مادية أو غير إلكترونية. ومثال ذلك شراء كتب وبرامج كمبيوتر، واستخدام بطاقات الائتمان (فيزا نت) لسداد القيمة. ويُسمح للمشتري بعد سداد القيمة إلكترونياً أن يقوم بالدخول على مواقع البائعين وتسلم البرامج أو الكتب في صورة إلكترونية عبر الإنترنت.

٢. أما المعاملات شبه الإلكترونية، فيتم بموجبها البحث والاستفسار عن المنتجات عبر الإنترنت وإصدار أوامر الشراء، وسداد القيمة باستخدام كروت الائتمان. ويبقى الجزء الوحيد الذي يتم بصورة مادية وهو النقل المادي للبضاعة المشتراة من أماكن تواجدها وبيعها إلى العنوان المادي للمشتري.

وبناء على ما سبق فإن عملية السداد أو الدفع الإلكتروني تعتبر حجر الزاوية في تطور ونمو التجارة الإلكترونية.

وعلى الرغم من المزايا السابقة للنقود الإلكترونية، فإن هناك مجموعة من العيوب المتعلقة باستخدام النظم المختلفة للنقود الإلكترونية ومن هذه العيوب ما يلي:

- إمكانية السطو الإلكتروني Fraud على الأرصدة والحسابات.

- إمكانية الفشل الإلكتروني الراجع إلى النظم ذاتها أو البرامج التي تستخدمها، أو

ضياغ الملفات الإلكترونية.. إلخ.

- فقدان الخصوصية التي تنطوي عليها الحسابات المصرفية، وصعوبة متابعتها

إلكترونياً.

- غياب الوعي الإلكتروني والمعرفة الموثقة بالأنظمة المصرفية الإلكترونية، وضعف الثقة في أنظمة غير ملموسة.

٦- وظائف النقود:

اخترع الإنسان النقود ليؤدي بها وظائف عجز نظام المقايضة عن أدائها. هذه الوظائف هي:

١. النقود كوسيلة للتبادل:

تقوم النقود بهذا الدور، وهو التوسط والوصل بين المبادلات والمعاملات التي تتم بين الأفراد والوحدات الاقتصادية التي يتكون منها المجتمع، ففي ظل المقايضة لا بد من وجود توافق مزدوج بين الرغبات، بمعنى أن الشخص الذي يمتلك السلعة (أ) ويرغب في الحصول على سلعة أخرى (السلعة ب) يتعين عليه أن يبحث عن شخص يملك السلعة (ب) ويريد أن يبادل بها بالسلعة (أ) ولا شك أن هذه عملية تدكتفها صعوبات جمة، وتتطلب جهداً ووقتاً طويلاً لتحقيق التوافق بين الرغبات وإتمام المبادلة وبإدخال النقود كوسيلة للدفع تختفي هذه الصعوبات، حيث يستطيع مالك السلعة (أ) أن يبادلها بالنقود مع أي شخص يملك النقود ويحتاج إليها، وبهذه النقود يستطيع هذا الشخص أن يحصل على السلعة (ب) من أي شخص حتى وإن لم يكن في حاجة إلى السلعة (أ) المملوكة لهذا الشخص، وهو ما يعنى أنه في ظل استخدام النقود كوسيط للتبادل يتحقق العديد من المزايا مثل:

أ) اختفاء مشكلة عدم التوافق المزدوج للرغبات حيث يتم التعامل بصورة مستقلة مع الصفقات المتعلقة بالبيع وتلك المتعلقة بالشراء.

ب) يترتب على الميزة السابقة ميزة أخرى وهي انخفاض نفقة المعاملات بسبب توفير الوقت والجهد المرتبط بعملية المقايضة.

ج) ويترتب على الميزة السابقة ميزة ثالثة هي اتساع نطاق التخصص وتقسيم العمل مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة، وزيادة النمو، وبالتالي رفع مستوى المعيشة.

٢) النقود كوحدة للحساب:

في ظل نظام المقايضة لا توجد مقياس عام لتقييم السلع والخدمات، حيث تقوم كل سلعة أو خدمة بدلالة كل سلعة أو خدمة أخرى، وهو ما يؤدي إلى تعدد معدلات التبادل بشكل يثير الارتباك وفي ظل النقود يوجد مقياس واحد تقوم به كل السلع ومن ثم يمكن التعرف على نسبة كل سلعة إلى كل السلع الأخرى عن طريق نسبة كل سلعة إلى ما يقابلها من النقود. أي استخدام وحدة واحدة للحساب هي النقود فإذا كان لدي قلم سعره جنيه وكتاب سعر جنيه أيضاً ومسطرة سعرها جنيه، فهذا يعلمنا أن كل هذه السلع قيمها واحدة، وما تحتويه من الموارد متساو أيضاً. وهذا يمكن من اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والادخار ويساعد على التخطيط وتحقيق التنمية.

٣) النقود كمخزن للقيمة:

وظيفة النقود كوسيط للتبادل وقبولها بين البائعين والمشتريين، تعنى أن للنقود وظيفة أخرى هامة وهي أنها مخزن للقيمة أو مخزن للقوة الشرائية، فأحد عيوب المقايضة هو ضرورة إتمام عملية البيع والشراء بشئ كل آنى بمعنى أن البائع لشئ معين يجب أن يكون مشترياً لشئ آخر في نفس الوقت إلا أن استخدام النقود قد تخطى هذه الصعوبة حيث أصبح هناك انفصال بين عملية البيع وعملية الشراء، حيث يبيع الشخص سلعته بالنقود، ويحتفظ بقيمتها ممثلاً في ثمنها بالنقود وهو بهذا يخزن قيمة السلعة إلى أن يحتاج إليها، ولم يكن ذلك متاحاً من قبل حيث إن معظم السلع تتعرض للتلف وعدم صلاحيتها للتخزين. أما النقود فهي تحتفظ بالقيمة، وتتمتع بالسيولة، وتتميز بأنها آمنة من فقدان قيمتها عبر الزمن.

وخلاصة الحديث عن وظيفة النقود، أن سهولة حملها وإمكانية تخزينها، وتمتعها بالقبول العام وقوة الإبراء واستقرار القيمة، قد مكنتها من أن تكون وسيطاً للتبادل ووحدة للحساب وتخزين القيم، ولاشك أن أداء النقود لهذه الوظائف يسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ثانياً: النظام النقدي

مرت النظم النقدية بمراحل مختلفة، اختلفت خصائصها من نظام إلى آخر، وتماثلت هذه النظم مع نوعية النقد السائدة في كل مرحلة، ولم تظهر هذه النظم في الفترة السابقة على اكتشاف النقود الفضية والذهبية واستخدامهما كوسيط للتبادل.

في الدول السابقة على الدولة القومية قام النظام النقدي على أساس نظام المعدن الواحد في بعض الدول ذهباً أو فضة، وفي بعضها قام النظام النقدي على أساس نظام المعدنين ممثلاً في الفضة والذهب معاً. وفي كل الحالات كانت التجارة الدولية تمول بدون مشاكل حيث يتحرك الذهب أو تتحرك الفضة ممولة للتجارة بين الدول. وكانت الأمور تسير سيراً حسناً حتى بعد تدخل الصيرافة، وإصدارهم الصكوك النائية عن الذهب، ويضاعفوا حجم المصدر مقارناً بكمية الذهب التي يحتفظون بها في خزائنتهم كما بينا.

والملاحظ أن الكتاب الذين يدرسون النظم النقدية ويؤرخون لها في بلادنا ينطلقون من موقف العالم الأوروبي، الذي يرى أن تاريخ كل شيء يبدأ بأوروبا، ومن ثم لا يعطون دوراً في تطور النظم النقدية لغير الأوروبيين، فالدنيا عندهم تبدأ باليونان والرومان، وتستأنف المسيرة من النهضة الأوروبية في القرن السادس عشر، مع أن التاريخ الصحيح يثبت حضارة للهند والصين وبلاد فارس ومصر الفرعونية ويشهد أنظمة نقدية في هذه البلاد عرف بعضها نظام المعدن الواحد ممثلاً في الذهب أو ممثلاً في الفضة كما عرف بعضها الآخر نظام المعدنين معاً، وذلك قبل اليونان والرومان ومن ثم قبل أوروبا ما بعد عصر النهضة، تلك النهضة التي قامت على ما نقلته عن الحضارة الإسلامية التي ملأت العصور الوسطى ازدهاراً وتقدماً ونمواً، وكان النظام النقدي فيها يقوم على نظام المعدنين الذهب والفضة، ونسبة صرف ثابتة بين المعدنين، هي ١ - ٧ وكانت القوة الشرائية لكل من الذهب والفضة تتمتع بالثبات في ظل الدولة الإسلامية التي حرصت على المحافظة على هذا الثبات انطلاقاً من تحريم الإسلام للتلاعب بالنقدين حيث إنهما مقياس المعاملات، والمقياس لا بد أن يكون معلوماً للناس وثابتاً لا يتغير. وغير ذلك يعني أكل أموال الناس بالباطل وهو من أشد المحرمات في الاقتصاد الإسلامي.

ولما كانت أوروبا هي قائدة التطور النقدي في القرون الأخيرة، وهي التي تحدد النظام النقدي العالمي في أيامنا هذه، فإننا سنمر على النظام النقدي في هذه القرون كما عاشته وتعيشه أوروبا وامتدادها في أمريكا الشمالية واليابان. وقبل ذلك نقدم فكرة عن الأنظمة النقدية.

أولاً: مفهوم النظام النقدي:

للنظام النقدي مفهوم على المستوى المحلي ومفهوم على المستوى الدولي.

فهو على المستوى المحلي يعني مجموعة الإجراءات والقواعد التي تعين وحدة التحاسب وتضبط إصدار وسحب النقد من التداول.

أما على المستوى الدولي فهو يعني مجموعة العلاقات النقدية المنبثقة عن الاتفاقات الدولية التي تحدد وسائل الدفع التي تكفل تسوية الحسابات الدولية.

ثانياً: أنواع الأنظمة النقدية:

تعددت الأنظمة النقدية - كما بينا - وتمثلت في:

١- النظام النقدي السلعي وأساس التعامل فيه الذهب أو الفضة أو هما معاً، ويستخدمان نقداً مسكوكاً أو سبائك تغطي نقداً نائباً، ومن ثم فلدينا الأنواع الفرعية التالية:

أ) نظام المعدن الواحد، ذهباً أو فضةً حيث يكون أساس الوحدة النقدية معدن واحد، ذهباً أو فضة، فإذا استخدم أحدهما في سك النقود كنا أمام نظام المسكوكات الذهبية أو المسكوكات الفضية وإذا استخدمنا نقوداً مغطاة بالذهب واحتفظنا بالذهب المساوي لهذه النقود النائية كنا أمام نظام السبائك الذهبية فإذا ربطنا عملة بلد ضعيف اقتصادياً بعملة دولة قوية اقتصادياً تسير على قاعدة الذهب، نكون أمام نظام الصرف بالذهب، فعملة البلد التابع تستخدم داخلياً أوراقاً نقدية إلزامياً، وخارجياً ترتبط بالعملة التي تسير على الذهب، فيكون دور الذهب مقصور على كونه المقياس الأخير للقيمة بالنسبة للمعاملات الخارجية (وقد استشرى هذا النظام أيام الاستعمار كما استمر بعد الاستقلال في ظل ما عرف بمنطقة الإسترليني أو منطقة الفرنك وتضم الدول التابعة لبريطانيا أو لفرنسا).

٢) نظام المعدنين: في هذا النظام تتحدد العلاقة بين الذهب والفضة على أساس سعر قانوني يربط بينهما، وقد كان عند استخدام الدول الأوروبية له يمثل وحدة نقدية ذهباً مقابل ١٦ وحدة نقدية فضة واستقرار هذا النظام يعتمد على استمرار ثبات هذه النسبة بين الذهب والفضة، والذي حدث فعلاً أن هذه النسبة قد اختلفت لصالح الذهب فخرجت الدول المطبقة له وسارت على قاعدة الذهب، وقد فسر اختفاء الذهب في هذا النظام بما يعرف بقانون «جربشام» ومنطوقه أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة، وللعلم فإن هذا القانون قد اكتشفه المقريزي قبل أن يعرفه «جربشام» بمائة عام.

٣) نظام النقد الائتماني الإلزامي: في ظل هذا النظام تحل النقود الورقية الإلزامية محل النقود المعدنية، ويصبح النقد الورقي الاختياري نقداً إلزامياً غير قابل للتحويل إلى ذهب أو أي معدن آخر، وبالتالي أخذ مكان النقد السلعي وأصبح نقداً نهائياً. وسبب ظهوره عدم قدرة النظام السلعي على مسايرة التطور في التجارة الدولية بسبب محدودية إنتاج الذهب، وأصبح النقد الورقي يرتبط بحاجة الدولة الاقتصادية، وله جهة إصدار واحدة هي

البنك المركزي. والورقة النقدية لا قيمة لها في ذاتها، وتستمد قيمتها من قوة القانون. وفي ظل هذا النظام أمكن للدولة أن تطبع من النقود الحجم الذي تراه، ومن ثم فإن هذا النظام يقود إلى هاوية التضخم وما يتبعه من مشكلات.

وكما مر بنا فإن النقود الإلكترونية والائتمانية بأشكالها المختلفة هي ثمر من ثمرات هذا النظام.

النظم النقدية في أوروبا:

لقد عاشت أوروبا عدة نظم نقدية أهمها:

١) النظام النقدي خلال الفترة (١٨٧٠ - ١٩١٤):

قام النظام النقدي خلال هذه الفترة على أساس ما عرف باسم «قاعدة الذهب» والتي جاءت إلى التطبيق بشكل تلقائي ودون اتفاق مسبق بين الدول، بيد أن توافر مجموعة من الشروط هي التي مهدت لسيطرة «قاعدة الذهب»، وتمثلت هذه الشروط في ثلاثة هي:

أ) التزام حكومات الدول بتحديد قيمة ثابتة لعملتها الورقية بالنسبة لوزن معين من الذهب.

ب) الالتزام بتحويل ما يقدم إليها من عملات ورقية إلى الذهب وفقاً لما سبق تحديده من قيمة للعملة الورقية.

ج) ترك الحرية للأفراد في تصدير واستيراد الذهب بدون قيود.

ومن شأن تطبيق هذه الشروط أن تستقر أسعار صرف العملات المختلفة في حدود نفقات نقل الذهب والتأمين عليه من بلد إلى آخر حيث تصدر الدولة نقوداً ورقية بمقدار الموجودات الفعلية من الذهب، والذي يزيد أو ينقص بناء على العجز أو الفائض في ميزان مدفوعاتها. ويدخل الذهب أو يخرج بناء على هذا الأساس. ويؤثر ذلك على أسعار السلع المحلية فينخفض سعرها أو يرتفع، فتصدر أو نستورد، وهكذا يتحقق الاستقرار في سعر الصرف على حساب استقرار الأسعار المحلية التي تتعرض للتذبذب. وعلى هذا الأساس فإن مزايا تطبيق قاعدة الذهب تتلخص في:

١. ثبات أسعار صرف عملات الدول المختلفة في حدود تكاليف نقل الذهب.

٢. عدم وجود حروب تجارية بين الدول بشأن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية.

٣. عدم تدخل الدولة للتأثير على ميزان مدفوعاتها.

وتتصف تحركات رؤوس الأموال في ظل قاعدة الذهب بأمرين:

الأول هو: ارتباط هذه التحركات بحركات السلع الداخلة في التجارة الدولية.

الثاني: توفر البيئة الملائمة لتدفقات رؤوس الأموال للاستثمار المباشر، وخاصة في المستعمرات حيث ساعد ثبات قيم العملات المختلفة على هذا التدفق، وكانت السكك

الحديدية ومرافق البنية الأساسية هي أهم مجالات الاستثمار والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مستوردة لجانب من هذه الاستثمارات. وقد كان استمرار هذا النظام رهناً باستمرار حالة الاستقرار عن طريق التزام كل الدول بقواعد اللعبة المعروفة غير أن اندلاع الحرب العالمية الأولى قد أدى إلى خروج معظم الدول عن هذه القاعدة وسنعرض لطبيعة النظام النقدي والتغيرات التي طرأت عليه خلال فترة ما بين الحربين.

٢) النظام النقدي بين الحربين:

بدأت نذر الحرب العالمية الأولى عندما انضمت ألمانيا والنمسا إلى جانب تركيا عام ١٩١٢م للحد من نفوذ مملكة الصرب، وتدهورت الأمور باغتيال ولي عهد النمسا في مدينة سرايفو في ٢٨/٦/١٩١٤م إذ أعلنت النمسا الحرب على الصرب ووقفت روسيا إلى جانب الصرب وألمانيا إلى جانب النمسا وبدأت الدول الأخرى في الإعلان تباعاً عن دخولها الحرب. وبدأت موجات عدم الاستقرار النقدي، واضطرت الدول إلى وقف تحويل العملات الورقية إلى ذهب، وزادت من إصدار النقد لتمويل الحرب، وبذلك خرجت الدول عن نظام قاعدة الذهب. وسادت قاعدة اللاقاعدة، وانتهت الحرب وخرجت أمريكا كأقوى دولة تملك أكبر رصيد من الذهب، وألمانيا تحمل عبئاً كبيراً جراء التعويضات التي فرضت عليها بعد الحرب.

- سارعت الدول إلى عقد مؤتمر بروكسل في عام ١٩٢٠م وفي جنوة عام ١٩٢٢م وطالبت المؤتمرات بالعودة إلى قاعدة الذهب، وفعلاً عادت إنجلترا إلى قاعدة الذهب عام ١٩٢٥م وفرنسا عام ١٩٢٨م وألمانيا عام ١٩٢٤م وعاد كثير من الدول إلى قاعدة الذهب. ولم تكن هذه العودة إلا عودة مؤقتة، إذ حل الكساد الكبير في ١٩٢٩م، وساد عدم الاستقرار، وأصبحت الحروب التجارية سمة للعلاقات بين الدول فخرجت بريطانيا مرة أخرى عن قاعدة الذهب في ١٩٣١م وتبعها عدد كبير من الدول، وأصبح نظام تعويم العملات هو الأساس الذي ارتكز عليه النظام النقدي العالمي في فترة ما بين الحربين. وقامت الحرب الثانية وتوقفت بعد ستة أعوام ١٩٣٩ - ١٩٤٤م. وخرجت الدول من الحرب وفي عنقها ديون كبيرة للولايات المتحدة وحلت أمريكا محل بريطانيا كدولة تقود النظام النقدي، وانكمشت الاستثمارات لمعظم الدول الاستعمارية، بينما تمدد الاستثمار الأمريكي وحل محل الدول التي انسحبت من المناطق التي كانت تستعمرها. وأصبحت أمريكا الدائن الرئيس لمعظم دول العالم، وصاحبة أكبر رصيد من الذهب، ومالكة لمعظم الاستثمارات المباشرة في مناطق مختلفة من العالم.

وحاول العالم إيجاد صيغة ملائمة لإدارة النظام النقدي، فتناذرت إلى عقد مؤتمر عام ١٩٤٤م في «بريتون وودز»، وبدأ التاريخ النقدي في التغير منذ انعقاد هذا المؤتمر، والذي تشكلت فيه ملامح نظام نقدي جديد عاش من هذا التاريخ إلى يوم الناس هذا.

٣) النظام النقدي بعد الحرب الثانية:

يعتبر النظام النقدي الذي ساد بعد الحرب الثانية وليد بضع سنوات من التفاوض بين الولايات المتحدة من ناحية وبريطانيا ودول أخرى من ناحية ثانية، وتم إقراره في مؤتمر «بريتون وودز» الذي شاركت فيه ٤٥ دولة، اجتمع ممثلوها لمدة ثلاثة أسابيع للاتفاق على إنشاء صندوق النقد الدولي كهيئة تابعة للأمم المتحدة تدير النظام النقدي في العالم. وأهداف الصندوق التي وردت في المادة الأولى من اتفاقية إنشاء الصندوق هي:

- (أ) تشجيع التعاون النقدي عن طريق التشاور بين الدول في المسائل لنقدية.
- (ب) تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف وتجنب التنافس في تخفيض قيم العملات.
- (ج) تجنب فرض قيود على الصرف والتوصل إلى نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية.

(د) توفير عوامل الثقة في النظام النقدي الدولي باستخدام موارد الصندوق لمساعدة الدول الأعضاء على تصحيح الاختلالات الخارجية.

أما حصص الأعضاء فقد نصت المادة الثالثة على أن تكون ٢٥٪ من الحصة ذهباً و ٧٥٪ من العملة الوطنية، وتتحدد الحصة على أساس حجم الدخل القومي ومقدار التجارة الخارجية وحجم الاحتياطيات المملوكة للدولة، مع جواز مراجعة الحصص كل خمس سنوات، وقد تمت ١١ مراجعة خلال الفترة ١٩٥٠م حتى عام ١٩٩٨م وتختار كل دولة قيمة عملتها بالنسبة للذهب أو للدولار وتتعهد بالمحافظة على هذه النسبة ولا يتم تغييرها إلا بإخطار الصندوق والذي يوافق أو يعترض خلال ٧٢ ساعة من تاريخ طلب العضو.

والخلاصة إن النظام النقدي الدولي عقب الحرب الثانية قام على أساس إعطاء الدولار دوراً جوهرياً نظراً لما تملكه الولايات المتحدة من أرصدة ذهبية ضخمة مكنتها من أن يكون الدولار قابلاً للتحويل إلى ذهب عند سعر ثابت هو ٣٥ دولار لكل أوقية ذهبية.

واستمر الدولار يقوم بهذا الدور حتى تعافت الدول الأوروبية واليابان ونافست الولايات المتحدة، وبدأ الميزان التجاري الأمريكي يحقق عجزاً وبدأ الذهب يتسرب، ولم تعد أمريكا قادرة على الوفاء بتحويل الدولار إلى ذهب وأخيراً اضطرت الولايات المتحدة إلى اتخاذ مجموعة من القرارات في ١٥ أغسطس ١٩٧١م عجلت بوضع نهاية لنظام سعر الصرف الثابت القائم على اتفاق بريتون وودز وأهم هذه القرارات وقف تحويل الدولار إلى ذهب.

وبعد ذلك قام عدد من الدول بتعويم عملاتها، وانهار عملياً نظام بريتون وودز وتسود العالم اليوم الفوضى النقدية في الحقيقة وهناك حرب خفية بين العملات منها الحرب بين الدولار واليوان الصيني على سبيل المثال.

ثالثاً: التضخم والكساد

ظاهرتان عرفتاهما البشرية في القرون الأخيرة عندما اتخذت النقود سلعة تباع وتشتري، وتطبعها البنوك المركزية بالكمية التي تحلو لها. ومن ثم تخلت النقود عن حيادها الذي كان لها منذ أن اتخذ الإنسان نقوداً يجعلها أداة لتحديد القيمة النسبية للسلع والخدمات. ففي الظروف الطبيعية يحدث توازن بين كمية النقود المتداولة في سوق ما وبين حجم السلع والخدمات المعروضة في السوق، وتستقر الأسعار عند مستوى التوازن الطبيعي الذي يعكس تعادل قوى العرض وقوى الطلب، فإذا تخلت النقود عن حيادها وأصبحت سلعة تباع وتشتري ولها سعر يسمونه سعر الفائدة، عند ذلك يكثر المعروض منها ويرتفع المستوى العام للأسعار ويقع ما نسميه «التضخم» والذي كما قلنا لم تعرفه البشرية إلا مؤخراً.

❦ رب قائل يقول: كيف لم يعرف التضخم والكساد إلا مؤخراً مع أن التاريخ يخبرنا بحالات ارتفعت فيها الأسعار، وحالات انخفضت فيها الأسعار؟ ألم يكن ذلك تضخماً أو كساداً؟

وهنا علينا أن نفرق بين تضخم يقع بسبب كثرة النقود عن حجم السلع والخدمات، وبين ارتفاع الأسعار بسبب ظروف تنتج عنها قلة في المعروض كعدم نزول الأمطار أو حدوث زلازل، فهذا لا يوصف بأنه تضخم وإنما يمكن أن نطلق عليه لفظ «غلاء» كما أن الأسعار قد تنخفض بسبب زيادة في الإنتاج لوفرة في الأمطار مثلاً فيعم الرخاء، ولا يعد ذلك كساداً. وإنما يسمى «رخاء».

إذاً علينا أن نعرف التضخم والكساد، حتى لا نقع في الخلط بين الظاهرتين وبين الغلاء والرخاء اللذين يقعان لظروف طبيعية أو مناخية.

والحق أن من يعيش أيامنا هذه، ويشاهد الارتفاع المتواصل في الأسعار مصحوباً بتدهور في القوة الشرائية للنقود في معظم أنحاء الدنيا، فإنه ليس بحاجة لأن نقدم له تعريفاً للتضخم، ذلك أن عالم اليوم يمكن تسميته بأنه عصر التضخم وبعبارة أخرى: التضخم هو ما نحن فيه.

❦ إن التضخم أو الكساد من آثار النظام النقدي الورقي أو الائتماني اللذين بينهما من قبل.

❦ إن التضخم يمكن تعريفه بأنه: عبارة عن كمية كبيرة من النقود تطارد كمية قليلة من السلع والخدمات. فهنا لا بد أن تتعادل كفتا الميزان وتزيد أسعار السلع والخدمات لتصل إلى حجم النقود التي تجرى وراءها.

وربما كان من الأوضح أن نعرف التضخم بأنه زيادة في كمية وسائل الدفع لدى المجتمع لا تقابلها زيادة في كمية السلع والخدمات بنفس النسبة.

فوسائل الدفع هنا تعنى النقود الورقية، وشبه النقود، أي النقود الائتمانية التي يخلقها النظام المصرفي الربوي عندما يتمكن من إقراض نقود دفترية تعادل مقلوب نسبة الاحتياطي المودع في البنك المركزي. فإذا كان البنك المركزي يشترط نسبة للاحتياط $100 \div 10$ فإن البنك التجاري يستطيع أن يقرض من أية ودائع لديه ما يعادل $100 \div 10$ أي ١٠ أضعاف، ومن ثم يخلق نقوداً تحدث زيادة كبيرة في حجم وسائل الدفع ومن ثم تحدث أثراً كبيراً في المستوى العام للأسعار، ونكون أمام ظاهرة التضخم.

❖ مظاهر التضخم في القرن العشرين:

بنشوب الحرب العالمية الأولى بدأت مرحلة جديدة لقصة النقود في العالم، فبعد النجاح في تحويل النقود إلى سلعة والمتاجرة فيها، ثم النجاح في إباحة الريا وتسميته فائدة ثم التوصل إلى النقود الورقية التي بدأت مغطاة بالذهب بنسبة ١٠٠٪ فحازت الثقة، وفضلت في التعامل لخفة وزنها. وفي غمرة ثقة الناس بالنقود الورقية، وبدون مقدمات تم سحب الذهب من التعامل في بداية الحرب العالمية الأولى، وفرضت التشريعات التي تلزم الناس بقبول النقود الورقية، نقوداً إلزامية، لها قوة إبراء عام، ولا يحق لأي فرد أن يرفضها عند التعامل. ويمكن القول بأن التضخم النقدي الذي يعاني منه العالم اليوم قد تم زرعه في أراضي الغرب خلال عصر النهضة، ونبتت شجرته مع أواخر القرن التاسع عشر وبشر بثماره ابتداء من عام ١٩١٤م وأعطى أعظم إنتاجه ابتداء من عام ١٩٧١م آخر عهد للبشرية بعملة دولة تقبل التحويل إلى ذهب.

على أن ذلك لا يعنى أن التضخم سيطر على كل الفترات فهناك مساحة لنقيض التضخم وهو الكساد، شغلها الكساد بجدارة في الدول الأوروبية والأمريكية والعالم التابع لهما، أهم هذه الفترات من عام ١٩٢٢ - ١٩٣٣م ومن ١٩٣٧ - ١٩٣٩م.

ويتمثل الكساد في زيادة السلع والخدمات عن حجم وسائل الدفع الموجودة في أيدي الناس، فيقل الطلب على السلع والخدمات، فتتخفض أسعارها وتخفض المصانع من إنتاجها. وتسرح بعض عمالها، فتقل القوة الشرائية في أيدي الناس وتنخفض الأسعار مرة أخرى، ويسرح عدد آخر من العمال. وهكذا تنتفي البطالة في المجتمع، وتكاد تتوقف الحياة، حيث إن الكساد مدمر، والتعايش معه أصعب كثيراً من التعايش مع التضخم، حيث إن مظهر التضخم هو ارتفاع الأسعار، أما مظهر الكساد فهو البطالة والبطالة نقص في الإنتاج، أما ارتفاع الأسعار فالمفروض أنه مصحوب بعمالة كاملة.

ولدينا اليوم ظاهرة غريبة تتمثل في اجتماع آثار التضخم وآثار الكساد معاً، وهذه الظاهرة تشمل فترات ممتدة من ١٩٧١م إلى اليوم. فالعالم اليوم يشاهد آثار التضخم ماثلة للعيان في ارتفاع الأسعار ويشاهد آثار الكساد واضحة للعيان في انتشار البطالة، ولم تكن البطالة تجتمع مع ارتفاع الأسعار.

ولعل هذه المعلومة تنقلنا إلى الحديث عن آثار التضخم وآثار الكساد فيما يلي:

آثار التضخم: تتعدد الآثار الضارة للتضخم وأهمها ما يلي:

أ (يتسبب التضخم في ارتفاع نفقات المعيشة ويعانى أشد المعاناة أصحاب الدخل المحددة مثل الموظفين والذين يعتمدون على دخل محددة بعقود طويلة ثابتة. بينما يستفيد من التضخم أصحاب الدخل المفتوحة من التجار والسماسرة والحرفيين وكل من يبيع سلعة أو خدمة.

ب) يؤدي التضخم إلى انتشار عدم الرضا عن الواقع والقلق من المستقبل، حيث يعجز الفرد محدد الدخل عن التطلع إلى تحقيق آماله البسيطة في فترة زمنية مقبولة مثل امتلاك مسكن أو شراء سيارة أو الزواج، فكلما وضر مبلغاً لشيء من ذلك تجاوزته الأسعار، ويضطر إلى محاولة الكرة من جديد، وهيهات أن يسمح له التضخم بأن ينال ما يريد. إن السلعة التي كان ثمنها في مصر في عام ١٩٧٥م يبلغ ٧٥ قرشاً هي اليوم بـ ٧٥ جنيهاً (كيلو اللحم مثلاً) والفاكهة التي كان سعرها عام ١٩٧٥م قرشان سعرها اليوم خمسة جنيهات (اليوسفي والبرتقال مثلاً) أي أن الأسعار زادت بنسبة ١٠٠٠٪ أو ٢٥٠٠٪ بينما راتب خريج الجامعة في عام ١٩٧٥م كان ٢٠ جنيه وهو اليوم ١٤٠ جنيه فالزيادة بنسبة ٧٠٠٪ أي أن زيادة الأسعار ١٠٠٠٪ والدخل ٧٠٠٪ (١٥ ضعفاً تقريباً أو ٣٦ ضعفاً).

ج) من الآثار المباشرة للتضخم فقدان الثقة في النقود الورقية التي تتآكل نتيجة لزيادة الإصدار النقدي المستمر فلا تحظى بثقة المدخرين فيسرعون بتحويلها إلى أشكال من الثروات توفر الثقة والأمان وأهمها العقارات والذهب والفضة. وهو استثمار غير منتج بل هو اكتناز في الحقيقة.

د) من آثار التضخم إعادة توزيع الثروة لصالح الأغنياء وأصحاب المهن الحرة، ضد ذوي الدخل المحددة من الموظفين والعمال وأرباب المعاشات حيث يستطيع الأولون زيادة دخولهم بما يتناسب مع ارتفاعات الأسعار، بل لديهم الفرصة ليرفعوا أسعار سلعهم وخدماتهم بما يتجاوز ارتفاع الأسعار. أما الفريق الثاني فهو الذي عليه أن يتخلى عن كل دخله لصالح الأولين فهم الذين يعانون ويدفعون من جهدهم وعرقهم ليثري الرأسماليون وأصحاب المهن الحرة.

هـ) يؤدي التضخم إلى نقل الثروة من الدائنين إلى المدينين، فالمدين قد اقتترض نقوداً لها قيمة كبيرة، ويقوم بعد وقوع التضخم بإعادة نقود منخفضة القيمة، وفي هذه النقطة فإنني تعودت أن أضرب مثلاً من بيئة صعيد مصر أقول فيه: ذهب أخ إلى أخيه يستعين به في سد حاجة له وطلب منه ١٠٠ جنيه فقال له الأخ ليس لدي ١٠٠ جنيه لكنني لا أتخلى عنك سأبيع الجاموسة وأعطيك ثمنها. وفعلاً في سنة ١٩٧٥م كان ثمن الجاموسة يقارب ١٠٠ جنيه وتم ذلك. فإذا جاء الدائن بعد عدة سنوات ليطلب من أخيه أداء ما عليه، فإنه سيطلب من ابنه أن يذهب إلى السوق ليبيع بطة ويعطي من ثمنها ١٠٠ جنيه لعمه ويعود بالباقي لأبيه.

فالخلاصة أن الدائن أخذ جاموسة وأعاد بطة أو أعاد دجاجتين. وهذا يعنى أن الثروة قد انتقلت من الدائن إلى المدين.

قضية الشيخ القرضاوي مع الناشر زهير الشاويش

أيضاً يقود التضخم إلى تآكل مدخرات الأفراد النقدية سواء احتفظوا بها لديهم أو أودعوها لدى البنوك حيث إن نسبة التضخم في معظم الدول تفوق معدل الفائدة الذي تقدمه البنوك ومن ثم تتآكل المدخرات بمقدار هذا الفرق.

كل الآثار السابقة على المستوى القومي، وهناك آثار على المستوى الدولي نمر عليها سريعاً مثل:

(١) تحتفظ البنوك المركزية في العالم الثالث بالجزء الأكبر من احتياطياتها في شكل نقد أجنبي، غالباً ما يكون الدولار، والانخفاض المستمر للدولار بفعل التضخم أم بقرار رسمي فإنه يعنى تآكل هذه الاحتياطيات التي تحتفظ بها دول العالم الثالث.

(٢) تذويب فوائض البترول الذي تنتجه البلاد العربية بأكثر من حاجتها، وتحتفظ بثمنه في شكل عملات أجنبية أهمها الدولار، ويستخدم التضخم في تذويب هذه الفوائض عن طريق جعل معدل التضخم أعلا من سعر الفائدة، ويترتب على ذلك تناقص هذه الفوائض عاماً بعد آخر. فأجزم أن التضخم أداة تستخدمها الدول المتقدمة ويستخدمها الأغنياء والرأسماليون في الاستحواذ على موارد العالم وحرمان أصحابها من الدول الفقيرة منها.

(٣) انهيار نظام النقد العالمي مع تعدد أسعار صرف النقود المختلفة، وتعدد أسعار الفائدة واختلاف مستويات التضخم في الدول المختلفة كل ذلك تسبب في خلق أكبر سوق نقد عالمية عرفت في التاريخ، وتمثل سيولة دولية هائلة تدفع بسرعة هائلة بواسطة الشبكة العنكبوتية أو بطرق أخرى تتطلق شرقاً وغرباً بلا ضابط ولا تضخغ لأية رقابة والدافع الوحيد لهذه الحركات الهستيرية هو تحقيق أكبر ربح نقدي ممكن من الاتجار في النقود وليس الاتجار بالنقود.

آثار الكساد:

لما كان الكساد هو المقابل للتضخم ومظهره انخفاض الأسعار وتشوش البطالة وزيادة السلع والخدمات في المجتمع عن كمية النقود المطروحة في المجتمع، فإننا نستطيع أن نقول: إن آثار الكساد هي على العكس من آثار التضخم، وتعريف الكساد عكس تعريف التضخم وعليه فإننا نستطيع أن نحيل على ما سبق أن قلناه في الكثير من المواضع، بيد أن للكساد آثاراً مدمرة تفوق آثار التضخم، بمعنى أن التضخم يمكن التعايش معه في ظل المعادلة التي وضعناها، أما الكساد فإنه يدمر المجتمع، إذ هو توقف عن الإنتاج

ولإغلاق للمصانع وبطالة للعمال ، ولا تستمر الحياة طويلاً في ظل هذا المناخ، بينما هي مستمرة منذ زمن في ظل التضخم.

علاج التضخم والكساد:

يمكن القضاء على التضخم بصفة عامة بوسائل عديدة منها ما هو مالي ومنها ما هو نقدي.

فمن الوسائل المالية:

١- زيادة الضرائب.

٢- تخفيض الإنفاق الحكومي.

ومن الوسائل النقدية:

١- خفض الإصدار النقدي.

٢- تقييد الائتمان برفع سعر الخصم وزيادة نسبة الاحتياطي القانوني.

٣- تقليل النقود في أيدي الناس بدخول السوق المفتوحة وبيع السندات والأسهم فيها.

٤- وسائل إدارية مثل التسعير الجبري وتجميد الأجور واتباع نظم الحصص التموينية.

أما الكساد فيعالج بوسائل عكس الوسائل السابقة ومنها:

١- تخفيض الضرائب.

٢- زيادة الإنفاق الحكومي.

٣- زيادة الإصدار النقدي.

٤- زيادة الائتمان بخفض سعر الخصم وتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، ودخول السوق المفتوحة للشراء منها.

فإذا اجتمع التضخم والكساد معاً، وهو الذي يعرف في الأدبيات الاقتصادية بـ «الركود التضخمي» أو «التضخم الركودي» فكيف يكون العلاج؟

إن الفكر الاقتصادي لا يملك علاجاً لهذه الظاهرة. إنه يعرف علاج التضخم بإحداث انكماش يعالج به التضخم، ويعرف التوسع في الإنفاق علاجاً للكساد.

بيد أن الانكماش يزيد البطالة، والتوسع يلهب الأسعار فما هو الحل؟ قلنا إن الفكر الاقتصادي لا يملك حلاً. ومن ثم رأينا مظاهر التضخم ومظاهر الكساد تستشري وتتفاقم معاً وعلى سبيل المثال، إن نظرنا إلى الحالة المصرية ومنذ عدة أعوام تجد الأسعار المرتفعة التي فاقت مقدرة المصريين وتجد البطالة قد وصلت إلى سبعة ملايين، فإن ذهبنا نعالج البطالة تفاقم التضخم، وهو ما يحدث حالياً بكل أسف، حيث كل الفئات تتظاهر طالبة رفع الأجور والمرتبات، وليس للاستجابة لهذه الطلبات من نتيجة غير ارتفاع الأسعار، وإن ذهبنا نعالج التضخم بتقييد الأجور وخفض التوظيف تفاقم البطالة.

إنها النتيجة المنطقية للتعامل بالربا ، وإنها الحرب التي آذنا بها الله ورسوله. والمخرج منها العودة إلى تطبيق الشريعة بل العودة إلى الإسلام إذ مفارقة الشريعة مفارقة للإسلام. ونسأل الله تعالى أن يتمخض الربيع العربي إلى عودة هذه الأمة إلى دينها ومن ثم تحكم شريعتها، ومن ثم الحذر من أعدائها الذين لا يألونها خيلاً قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر.

آمل أن أكون قد تمكنت من عرض قضية النقود بصورة تحقق لكم الفائدة والله ولي التوفيق